

العدالة الانتقالية في بولندا: سياقات التجربة ومآلاتها

Transitional Justice in Poland: Contexts and Prospects for Experience

د. أسماء بن لمخربش⁽¹⁾

أستاذة محاضرة "ب" - كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)

asma.benlemkherbeche@univ-biskra.dz

تاريخ النشر
30 مارس 2022

تاريخ القبول:
19 فيفري 2022

تاريخ الارسل:
21 جوان 2021

الملخص:

لقد تشكل مفهوم العدالة الانتقالية استنادا إلى تجارب وطنية في العديد من دول العالم خاصة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وإفريقيا؛ حيث ساهمت هذه التجارب في بلورة مفهوم واضح للعدالة الانتقالية بالرغم من الاختلاف الموجود بين هذه التجارب من حيث سياقاتها وسياساتها واستراتيجيتها. تمثل التجربة البولندية واحد من بين أهم هذه التجارب نظرا للخصوصية التي تفردت بها هذه التجربة ضمن محيطها الجيوسياسي والعالمي، والأهم جنوحها إلى الطابع السلمي في إدارتها لعملية الانتقال الديمقراطي وتحقيق العدالة الانتقالية.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، بولندا، التطهير، المحاكمة إعادة التأهيل،

المصارحة.

Abstract:

The concept of transitional justice was formed on the basis of national experiences in many countries of the world, notably in Latin America, Eastern Europe and Africa; Where these experiences have helped crystallize a clear concept of transitional justice, despite the difference that exists between these experiences in terms of their contexts / policies and strategies. The Polish experience represents one of the most important of these experiences due to the uniqueness of this experience in its geopolitical and global environment, and above all, its tendency towards the peaceful nature in its handling of the process of democratic transition and the achievement of transitional justice

Key words: Transitional justice, Poland, purge, trial, rehabilitation, frankness.

⁽¹⁾ المؤلف المرسل: د. أسماء بن لمخربش - Email: asma.benlemkherbeche@univ-biskra.dz

مقدمة:

تظل العدالة واحدة من القيم العليا التي تهدف البشرية إلى تحقيقها باعتبارها ركنا رئيسيا لما ينبغي أن تكون عليه التفاعلات بين الجماعات البشرية في صورتها المثالية. وكما أن غياب العدالة يكون غالبا سببا للتوتر المجتمعي وأحيانا العنف؛ فإن محاولات إرساء وتحقيق العدالة ربما يكون المدخل الأساسي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي على مستويات متباينة، لذا كان من الطبيعي أن يشهد الفكر الإنساني جنوحا نحو بلوره وتطوير نهج خاص يسعى إلى تحقيق العدالة في الأوقات أو المراحل الاستثنائية، خاصة التي تنتقل خلالها المجتمعات بين نظامي حكم أو بين وضعيتين سياسيتين مختلفتين.

برز هذا السعي بشكل واضح وقوي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي كتعبير عن مسار تاريخي من بين أهم سماته، بداية تراجع بطش الأنظمة الشمولية في العالم. وذلك تحت ضغط دولي متنام بفعل مظاهر الإحتجاج وتصاعد المطالب السياسية والحقوقية في وجه هذه الأنظمة وخلال هذا المسار برز وبشكل واضح مفهوم "العدالة الانتقالية" كوصفة معيارية *Prescription normative* لتحقيق هذه المطالب ومعهما برزت العديد من النماذج العملية لتجارب "العدالة الانتقالية" التي تباينت من حيث الأسس والمراحل، الفشل والنجاح. ومن أهم هذه التجارب "التجربة البولندية" التي يعتبرها العديد من الحقوقيين والسياسيين تجربة جديرة بالدراسة والاهتمام بالنظر إلى المسار السلمي الذي أخذته هذه التجربة مقارنة بمثيلاتها خاصة دول شرق أوروبا والمراحل والآليات التي إتبعتها.

وتكتسي الدراسة أهميتها من مسعاها في الإحاطة بمفهوم العدالة الانتقالية وتطوره عبر الأجيال المختلفة التي تشكل عبرها ومن خلالها هذا المفهوم. إلى جانب استعراضها للجانب النظري للمفهوم وتناولها للتجربة البولندية التي تعد واحد من أهم التجارب العالمية.

وفقا لما سبق تبحت هذه الورقة في ديناميات ومراحل وسياقات التجربة البولندية ضمن آليات العدالة الانتقالية إنطلاقا من تساؤل مركزي مؤداه:

كيف ساهمت آليات العدالة الانتقالية بتصفية مخلفات ماضي انتهاكات حقوق الإنسان في بولندا وإرساء معالم النظام السياسي الجديد؟

ولعالجة الموضوع وإشكاليته تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في إطار تتبع السياقات السياسية التي سبقت عملية التحول في بولندا ولاحقا في رصد أهم الآليات والسياسات التي اتبعتها الأخيرة لتحقيق العدالة والظروف التي ساعدت على ذلك كما تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي.

وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة اقترحنا المحاور الأساسية التالية:

- أولا: تعريف العدالة الانتقالية وأهميتها.
- ثانيا: مراجعات نظرية لمفهوم العدالة الانتقالية.
- ثالثا: تجربة العدالة الانتقالية في بولندا.

أولا - مفهوم العدالة الانتقالية وأهميتها:

سوف نتطرق بداية لمفهوم العدالة الانتقالية، ثم نقف بعد ذلك على أهميتها، وهذا من خلال النقاط التالية.

1- مفهوم العدالة الانتقالية:

يشير الحديث حول مفهوم "العدالة الانتقالية" عددا من علامات الاستفهام حول ماهيتها والفرق بينها وبين العدالة التقليدية من حيث أهدافها وأليات تطبيقها وتطوراتها المختلفة وهو ما سنتناوله في الأتي:

تُعرف الأمم المتحدة "العدالة الانتقالية" باعتبارها مفهوما يتعلق بالعمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي واسعة النطاق وذلك بغية كفاءة المساءلة، وإقامة العدالة، وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الأمور الآليات القضائية وغير القضائية على السواء مع مستويات المشاركة الدولية (أو عدم وجودها مطلقا) ومحاكمات الأفراد، والتعويض وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري والمؤسسي.⁽¹⁾ هذا وقد أشارت نافانيثيم بيلاي "Novanethem pillay" مسؤولة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن مساعي العدالة الانتقالية يجب أن تقوم على حقوق الإنسان وأن تركز على نحو منسق على حقوق وحاجات الضحايا وأسرهم وعلى ضرورة إجراء حوار وطني. فالأشخاص الذين تضرروا من جراء أفعال القمع أو النزاع في الماضي يحتاجون إلى التعبير عن آرائهم بحرية بحيث يتسنى لبرنامج العدالة الانتقالية أن يراعي تجاربهم ويحدد حاجاتهم واستحقاقاتهم.⁽²⁾

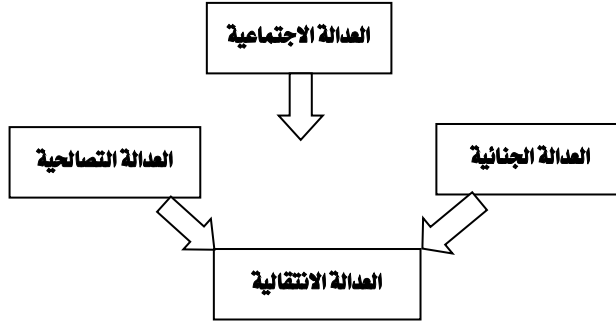
أما مبادئ شيكاغو* ما بعد النزاعات فتشير إلى مفهوم العدالة الانتقالية من خلال مجموعة من المبادئ حددها المشروع الذي أشرف عليه وأداره محمود البيسيوني وحدده دانييل روتنبرغ Daniel Rotherborg بالتعاون مع ايتيل هيغوينيه Itel Higuain ومايكل حنا Michael Hanna وهي تلخص في سبعة مبادئ هي: محاكمة المتركبين لانتهاكات حقوق الإنسان، احترام الحق في الحقيقة والاعتراف بالوضع الخاص للضحايا، اعتماد سياسة التنحية (العزل) ودعم البرامج الرسمية والمبادرات الشعبية لتخليد ذكرى الضحايا، بالإضافة لدعم الإجراءات والوسائل التقليدية والأهلية والدينية في التعاطي مع الانتهاكات السابقة والمشاركة بالإصلاح المؤسسي لدعم سيادة القانون والحقوق الأساسية والحكم الرشيد.⁽³⁾

أما أهم العناصر الأساسية لعدالة ما بعد النزاعات فهي تركز على الحقوق الإنسانية المشروعة والاعتماد على القانون الدولي الإنساني لمنع الإفلات من العقاب. وذلك باعتماد المساءلة والمحاسبة على الانتهاكات السابقة والاستناد إلى مبادئ السلام والديمقراطية واخذ حقوق الضحايا في الحسبان لجبر الضرر والإنصاف، وتصميم استراتيجيات تستند إلى التطور الاجتماعي والثقافي والتاريخي السياسي المحلي، والتأكيد أن هذا البناء هو جزء من عملية معقدة ومتعددة الأوجه تحتاج إلى رؤية واحترام طويل الأمد.

تفسر الشروحات المختلفة المتناولة لتعريف العدالة الانتقالية (*Transitional justice*) على أن الأخيرة تشير إلى حقل من النشاط يركز على المجتمعات التي تمتلك إرثا كبيرا من الانتهاكات المنهجية أو واسعة النطاق لحقوق الإنسان وذلك من أجل بناء مجتمع أكثر ديمقراطية لمستقبل آمن وهي بحكم تعريفها تُعنى بالفترات الانتقالية كالانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة الحكم الديمقراطي أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم وطني، ومن ثم فإن مفهوم العدالة الانتقالية يعني التعامل مع هذه الانتهاكات بهدف تحقيق الاعترافات الواجبة بما كابده الضحايا من انتهاكات وتعزيز إمكانات تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية. وهي من ثم العدالة التي تنتقل بالمجتمعات من حالات الصراع إلى حالات التوافق والسلام وصولاً إلى نظام ديمقراطي يمنع تجدد الصراعات. أي أن مجال العدالة الانتقالية يهتم بتنمية مجموعة واسعة من الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي وتحليلها وتطبيقها عملياً بهدف خلق مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية.

إجمالاً يمكن القول أن العدالة الانتقالية هي المفهوم أو الجسر الواصل بين مفهومين هما العدالة والانتقال بحيث يعني ببساطة شديد "تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولة ما" أي أن العدالة الانتقالية ليست نوعاً خاصاً من العدالة إنما مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال وهي بهذا المعنى أوسع نطاقاً من العدالة الجنائية بمعنى التقليدي؛ فهي تتعامل مع إرث الانتهاكات بطريقة واسعة وشاملة وتتضمن تحقيق العدالة الجنائية التقليدية، إلى جانب عدالة إصلاح الضرر والعدالة الاجتماعية.

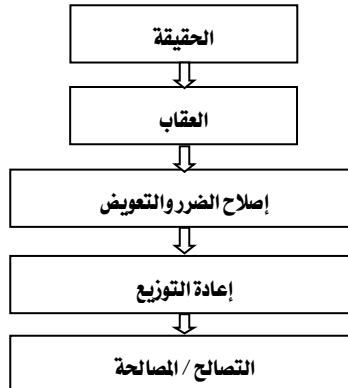
عناصر منظومة العدالة الانتقالية (المخطط من إعداد الباحثة)



إذ تشمل استراتيجياتها على المحاكمات ولجان تقصي الحقائق والفحص الدقيق والعقوبات والإجراءات الإدارية وتخليد الضحايا وإعادة تثقيف المجتمع بخطر انتهاكات حقوق الإنسان وبقاء الذاكرة الجماعية من خلال أرشيف وطني، وذلك كله لا بد أن يصب في إطار الإصلاح المؤسسي، القانوني والقضائي والأمني والإداري والسياسي وعلى جميع المستويات، كما يُمكن في هذا الإطار الاستفادة من التجارب الدولية، لاسيما من خلال التعاون الدولي سواء من جانب الدول أو المنظمات الدولية، ولا بد لهذه الاستراتيجيات أن تكون شاملة وان تبذل عناية خاصة للفئات الضعيفة ك: الأطفال والنساء والمجموعات الثقافية الدينية والعرقية وغيرها كما لا بد لهذه الإستراتيجيات من أن تحظى بتوافق وطني وبالالتزام التام بإقرار الأمن الداخلي وتحقيق بيئة آمنة وخالية نسبيا من كل ما من شأنه أن يؤدي إلى عدم الاستقرار والتوتر والتهديدات والعنف.⁽⁴⁾

ولأن طبيعتها وآليات إجراءاتها غالبا ما تكون استثنائية وجب اقتصار آلياتها وإجراءاتها فقط على مرحلة الإنتقال وأن لا تتجاوز تلك المرحلة وفور تحقيق أهدافها.

مرتكزات العدالة الانتقالية (المخطط من إعداد الباحثة)



2- أهمية العدالة الانتقالية:

تبرز أهمية العدالة الانتقالية في عدد من النقاط المتشابهة لعل أبرزها: (5)

أ- الواجب الأخلاقي في مواجهة الماضي:

إذ أن نسيان الضحايا والناجين من الفضائع يعتبر شكلا من أشكال إعادة الإحساس بالظلم والإهانة. وهو ما يعد واجبا أخلاقيا فضلا على أنه من المستحيل تجاهل الماضي فهو يطفو على السطح دائما لذلك من الأفضل إظهاره بطريقة بناءة تتسم بالشفافية على نحو يخلق نوعا من الردع مما يكفل الحيلولة دون ارتكاب انتهاكات مشابهة في المستقبل.

ب- تقوية الديمقراطية:

ذلك انه لا يمكن بناء ديمقراطية قائمة بالأساس على الأكاذيب ويتم ذلك بشكل كبير من خلال إرساء المحاسبة ومن خلال بناء ثقافة المواطنة وإغناء ثقافة حقوق الإنسان وقضايا العدالة والسلم وبناء الديمقراطية في أبعادها الإنسانية، الحقوقية والاجتماعية والسياسية. عن طريق تفعيل حق المجتمع في معرفة الماضي والطرق التي يتم التعامل بها مع الانتهاكات مع تفعيل أدوار منظمات المجتمع المدني ودعم مشاركة المختصين والأكاديميين من مختلف التخصصات لوضع تصورات سبل منعها في المستقبل.

إنطلاقا مما سبق أمكننا القول أن العمل بمفهوم "العدالة الانتقالية" ونشر ثقافتها ضروره مسبقه لتحقيق التحول المرتجى للمجتمع ذلك أنه يؤسس لمبدأ سيادة القانون، دولة القانون وترسيخ الطابع المؤسسي لدولة المستقبل بتضافر جهود كل فئات وفعاليات المجتمع من (قانونيين، سياسيين، حقوقيين، مثقفين، فنانيين، رجال دين...).

ثانيا - مراجعات نظرية لمفهوم العدالة الانتقالية

لا يمكن الفصل كليا بين منظومات فكر العدالة في الفكر السياسي والحقوقي ومضمون العدالة الانتقالية في صورها الجديد المتبلورة في سياق خطابات مفاهيم الإصلاح السياسي... الديمقراطية... المتداولة اليوم في العالم لذا ارتأينا محاولة تقديم جوانب من المرجعية النظرية المؤطره لخطابات ومفاهيم العدالة الانتقالية والتي تبرز أساسا في مساهمات كل من رولز ومارتيا صن انطلاقا من أن الجدل الحقوقي والسياسي السائد اليوم حول موضوع العدالة الانتقالية الذي يستند في جوانب عديدة منه إلى الجهد النظري والإجرائي الذي طور في أبحاث العدالة والديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

تعد أبحاث جون رولز (J.Rawls) من أهم نصوص نظريات العدالة في الفكر المعاصر ذلك أنها حاولت وضع نظرية في العدالة تجمع بين الوفاء لمكاسب نظرية التعاقد (لوك - روسو - كانط) مع خيار فلسفي آخر يقضي إلى نقد المذهب النفعي المهيمن على التيارات الفكرية في

أمريكا كما حاولت بناء منظورها إلى العدالة في ضوء معطيات البنية الأساسية للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات الديمقراطية، إلى جانب ذلك حاولت أعماله بإجماع المنشغلين بموضوع العدالة التفاعل مع المتغيرات الحاصلة في المجتمع الأمريكي والغربي ومحاولة التفكير في العدالة في ضوءها إذ سئلهم رولز في عمليات بنائه لنظرية العدالة بضالات الفئات المهمشة والفئات المطالبة بحقوقها المدنية في المجتمع الأمريكي فضلا عن مختلف الفئات التي تعاني الظلم والتمييز وعدم المساواة، كما حاول التفكير في بعض جوانب نتائج حرب الفيتنام وآثرها في المجتمع الأمريكي.⁽⁶⁾

ينطلق رولز (Rawls) في تركيب تصوره لمفهوم العدالة داخل ما يسميه المجتمع المحكم التنظيم والذي يهدف لإصلاح تشوهات هذا المفهوم الناتج عن الأزمة التي عاشها المجتمع الأمريكي بعد حرب الفيتنام والحرب العالمية الثانية والتي جعلت التراث الليبرالي محل مراجعة ومساءلة لا سيما فيما يتعلق بالحقوق المدنية، الحرية، المساواة وعلى مستوى المخاطر المترتبة بالحدثة والظاهرة في تضخم الفردانية وتفكك الروابط الاجتماعية واتساع هو الفوارق الاجتماعية واستفحال اللامبالاة السياسية وغيرها من تشوهات الديمقراطية الليبرالية.⁽⁷⁾

ركز رولز في بناء تصوره الجديد للعدالة على أمرين:

1- استبعاده المقاربة اللاهوتية من جهة، وتقاليده فلسفات الأخلاق المثالية والغائية من جهة أخرى، وهي التقاليد التي ظل كثير من أبعاده حاضرا في الفلسفة النفعية المهيمنة في الثقافة الأمريكية وبهذا اتجه نحو الأسس الاجتماعية والمؤسسية الموصولة بالجمال العام والشأن العمومي. ولأن الاقتصاد يحتل مكانة مهمة في عصرنا، اتجه في نظريته الاجتماعية في العدالة إلى التفكير في كيفية إعادة توزيع الموارد والخيرات والسلطات داخل المجتمع.

2- اعتماد تصوره على رؤية تستوعب جوانب من روح التغير الحاصلة، في المجتمعات المعاصرة كالتحولات الكبرى التي عرفها العالم والاختلافات القائمة بين المجتمعات البشرية، لذا جاء تركيز نظريته على تصورات تفكر في العدالة كأساس لتوافق سياسي واختيار إرادي بين مواطنين أحرار متساوين داخل مجتمع ديمقراطي؛ إذ يُقَارَبُ رولز ما يُسميه البنية الأساسية للنظام الديمقراطي المتمثلة في مؤسسات المجتمع والاقتصاد والسياسة، محاولا إسناد تصوراتها بالمعطيات التاريخية بهدف بناء الإجراءات التي تُمكن من تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية والدستورية⁽⁸⁾

يُشَيِّ مجتمَع العدالة في نظر رولز مؤسساته الدستورية والتشريعية على أساس أولوية الحرية، المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص، تستوعب هذه المبادئ جملة من المعطيات المستندة إلى

المنظور الليبرالي في السياسة والاقتصاد كما تستوعب توجهات تهدف للدفاع عن الضمات الضعيفة داخل المجتمع، ونستنتج من تشابك المبادئ توجُّهاً يُلحُّ على ضرورة التشبث بمدونة حقوق الإنسان التي يرى أنها تضيي صفة المشروعية على الأنظمة السياسية الديمقراطية.⁽⁹⁾ ساهمت تصورات رولز في إحداث تحول نوعي في النظرة الأخلاقية والسياسية لمفهوم العدالة بحيث بات من غير الممكن الاقتراب من مفهوم العدالة دون المرور بالإسهام النظري لرولز المتمثل في ربطه العدالة بالحرية والإنصاف وتكافؤ الفرص وربط المفاهيم السابقة بالديمقراطية والإصلاح السياسي الديمقراطي.

ورغم هذا الجهد النظري وجهت لرولز العديد من الانتقادات كان أهمها تلك الموجهة له من طرف امرتيا كومارصن (Amartya Kumar sen) عالم الاقتصاد الهندي الذي عد نظرية رولز غارقة في المثالية وبحسب "صن" فإننا لا نحتاج إلى نظرية فلسفية مثالية للعدالة ما نحتاجه هو الإنخراط في تفكير موضوعي في الخيارات الأكثر عدالة للجميع.⁽¹⁰⁾

حاول امرتيا صن في كتابه "فكرُ العدالة" أن يربط مفهوم العدالة بالحرية والديمقراطية وأن يخوض في إشكالات مرتبطة بكيفيات البحث في تجاوز صور الفقر والحرمان في العالم، حيث يكمّن السؤال المركزي بخصوص العدالة في نظره في مواجهة الأوضاع الجائرة التي تعرفها المجتمعات المعاصرة، ولا يمكن مقارنة هذا السؤال إلا بتناول ضرورة التفكير العلمي في مواجهة الفقر، أي التفكير في الإجراءات المساعدة في عملية تحقيق العدالة.⁽¹¹⁾

ساهمت أعمال كل من رولز وامارتيا صن بمساعيها الهادفة إلى تخليص المفهوم من الكثافة النظرية الطوباوية التي ظلت متمركزة في معانيه في تاريخ الفلسفة، وصور التعالي بتأثير من تصورات فلاسفة الأنوار والامتدادات التي عرفتها هذه الفلسفات في الفلسفة الماركسية على الرغم من الاختلافات القائمة بين تصور كل منهما للعدالة وكيفيات تحقيقها.

بالنسبة للأجيال المتعاقبة للعدالة الانتقالية، فإنه على الرغم من أن مفهوم العدالة الانتقالية ظهر في منتصف القرن العشرين إلا أن حضوره تكثف بشكل خاص منذ سبعينيات القرن ذاته، فمنذ ذلك الحين شهد العالم العديد من تجارب العدالة الانتقالية المتباينة حيث تم تبني آليات متباينة لتحقيق أهداف المرحلة الانتقالية وفق مقتضيات الظروف في كل حالة ورغم التباينات الموجودة يمكن وصف جل هذه التجارب في أجيال ثلاث متعاقبة، إذ تشترك كل مجموعة من الحالات في عدد من السمات الرئيسية التي تجعلها متميزة عما سواها.

1- الجيل الأول: جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة وذلك خلال محاكمات مجرمي الحرب من الألمان، فيما عرف بمحاكمات "نورمبرغ" وقد تمحورت العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة حول فكرُ التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها وأهم ميكانيزمات

عملها إتفاقية الإبادة الجماعية، التي تم إقرارها وإرساء سوابق لم يعد من الممكن بعدها تبرير انتهاك حقوق الإنسان تحت دعاوى طاعة الأوامر أو الضرورات العسكرية وفي هذه المرحلة شكل مرتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان مركز الاهتمام في مساع تحقيق العدالة السمة الغالبة لهذا الجيل من العدالة الانتقالية، هو الطابع الدولي لآليات تحقيقها والتي ركزت بشكل أساسي على ملاحقة مرتكبي الانتهاكات ومحاسبتهم ولم تلتفت بالقدر ذاته للضحايا.⁽¹²⁾ ورغم ذلك يعد هذا الجيل أحد أهم مداخل العدالة الانتقالية يحتاج مؤيدوه بوجود التعامل مع العنف السياسي النظامي في ساحات المحاكم وفقا لمبادئ القانون الدولي من خلال مقاضاة الأفراد المسؤولين عن تنظيم أو ارتكاب هذه الأعمال الوحشية ويتم تقديم مدخل الملاحقة القضائية، تأسيسا على فكرة أن العدالة الدولية في شكل المحاكمات ستسهم في بناء الدولة وحل الصراع.

2- الجيل الثاني: برز مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة ولكن في عباءة السياسة. حيث اتسم بكونه مفهوم ميسس، كما شهد هذا الجيل رسوخ التوجه نحو المحاكمات وتبني آليات أخرى لك: لجان التحقيق والتعويضات، أي أنه خلال هذه المرحلة صارت العدالة الانتقالية بمثابة حوار وطني بين الجناة والضحايا ومن أبرز تجارب لجان الحقيقة تلك التي شكلت في الأرجنتين وعدد من دول أمريكا اللاتينية، وجنوب إفريقيا، وبعض الدول الإفريقية⁽¹³⁾.

لقد تطور مفهوم العدالة الانتقالية خلال الفترات الانتقالية لحكم الديكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية كاللجنة الوطنية للتحقيق عام 1983 في الأرجنتين، اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة عام 1990، ولجنة السجن السياسي والتعذيب عام 2003 بالشيلي وقد كان لهذه اللجان الدور الكبير في بلورة شعور دولي إزاء كيفية مقارنة ملفات تحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وهذا ما تزامن مع أهداف الدول والهيئات المانحة التي ألحت على وجوب تطبيق محكم لحكم القانون بما يسمح بالتنمية الاقتصادية.⁽¹⁴⁾

يمكن اعتبار أن الجيل الثاني من العدالة الانتقالية يتوازي مع "مدخل التصالح" الذي يركز على ضحايا الجريمة والتعامل مع الأضرار الملموسة التي ألحقت بهم من خلال عملية غير رسمية للتوسط بين الطرفين ويحتاج أنصار عدالة التصالح بأنها ثبلي بلاء أفضل من المقاضاة في التعامل مع التوترات والمعضلات المرتبطة بالسياق الانتقالي وتعمل هنا المنظمات الدولية والقادة السياسيون النظري في كيفية تصدير مبادئ التصالح والتجديد لاستخدامها في سياقات انتقالية جديدة.⁽¹⁵⁾

3 - الجيل الثالث: تأثر هذا الجيل من العدالة الانتقالية بفكرة إنشاء المحاكم الجنائية الدولية الخاصة في تسعينات القرن الماضي (يوغسلافيا 1993- روندا 1994) إذ أدى تكرار النزاعات إلى تكرار حالات تطبيق العدالة الانتقالية، كما ارتفعت الأصوات المنادية بالحد من

الأخذ بمبدأ الحصانة ليصبح الاستثناء وليس القاعدة كما تم إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عام 1998، ودخول ميثاقها لحيز التنفيذ عام 2004 وإقرار وجود المحكمة كآلية دائمة لحاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

يرى البعض أن أهم ما يميز الجيل الثالث للعدالة الانتقالية فيما يروق لقطاع من الباحثين أن يطلق عليه العدالة الانتقالية الهجينة "Hybrid transitional justice"؛ أي تلك التي تجمع ما بين الطابع الدولي والطابع المحلي* لميكنازمات تنفيذ العدالة بما في ذلك الموظفون والسلطات القضائية والقوانين المعمول بها. ومن الناحية النظرية من المفترض أن يضمن هذا المدخل الهجين للعدالة الجمع بين الميزات المختلفة للاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق العدالة الانتقالية، من قبيل الاستقلال، النزاهة، توفير الموارد المالية وهو ما تضمنه المؤسسات الدولية من جهة، جنباً إلى جنب مع ما تتميز به المؤسسات المحلية ك: توفير المعلومات والإتمام الكامل بالقانون الوطني والحقائق على أرض الواقع والخصوصية الثقافية، فضلاً عن انخفاض التكلفة والاستمرارية من جهة أخرى.

ثالثاً - تجربة العدالة الانتقالية في بولندا:

كنتيجة للحرب العالمية الثانية فرض النظام الاشتراكي على بولندا من خلال الجيش السوفياتي، ولأن هذا النظام لم يكن نتيجة تطور لبولندا ولا للثقافة السياسية لمواطنيها وجد الشعب البولندي صعوبة في استيعاب ثقافة النظام الحاكم - الشيوعي - محاولاً إتباع إستراتيجية "التكيف من خلال المعارضة"، التي كان يحاول من خلالها الحفاظ على هويته الوطنية وثقافته وعاداته وقيمه التي اختلفت على النظام الحاكم. وهو الذي دفع البولندي ايفان بيرند "Ivan Berend" إلى القول "بولندا لم تكن مجتمعاً شيوعياً ولكنها كانت دولة شيوعية".

بذل النظام الاشتراكي محاولات مُستمِنة لطبع الشعب البولندي بالطابع السوفياتي حيث كان هذا الأخير يجبر الأطفال على التغني بالأغاني السوفياتية. كما فرض عليهم اللغتين الروسية والأوكرانية وغيرها من السياسات التي اتسمت بالوحشية والعنف والإرهاب الذي طُبِع في الذاكرة الجمعية للشعب البولندي وكان مجرد استدعاء هذه الممارسات الوحشية والقمعية كافياً لإفراغ النظام الشيوعي من شرعيته، حيث كان مضموناً أن النظام الحاكم في بولندا لم يكن ليستمر بدون وجود القوات السوفياتية، فالجيش السوفيتي هدد بالتدخل العسكري المباشر في بولندا مرتين (1956 و 1980-1981).⁽¹⁶⁾

على الرغم من ذلك بدت ممارسات النظام السياسي القمعي في بولندا اخف وطأه بالمقارنة مع ممارسات غوستاف هوساك "Gustav Husak" بتشكوسلوفاكيا وإيريش هونيكر "Erich

"Honecker"، حيث حظيت بولندا بزعيم أكثر مرونة هو الجنرال هويتش ياروزلسكي "Wojciech Joruzelski" فهو لم يجبر المفكرين على العمل في الميادين لا تليق بمنزلهم كما فعل هوساك "Husak" كما لم يحشد جيشا من رجال الأمن للتغلغل في شرايين المجتمع على غرار هونيكر، بالإضافة إلى ذلك فوحدها بولندا من بين دول الاتحاد السوفياتي (السابق) كلها، لم تفرض قوانين الإصلاح الزراعي، كما أتاحت الكنيسة الكاثوليكية ملاذا للنشاط المعارض وهو ما لم يكن مسموحا به في نظم شيوعية أكثر علمانية وهو ما دفع بمنظمة فريدم هاوس "Freedom house" لمنحها لقب دولة "شبه حرة" لثماني سنوات عند تقويم الحقوق السياسية والمدنية فيها اثني عشر عاما بين عامي 1972 - 1987 فيها استحققت كل من تشكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية خلال الأعوام ذاتها لقب دول "غير حرة".⁽¹⁷⁾

سمح هذا الوضع للبولنديين بإعادة الاتصال بأوروبا الغربية منذ السبعينات من القرن العشرين كما ساهم في تدفق السياحة الأوروبية وازدياد التبادل التجاري والاتصال الثقافي بين الطرفين الأمر، الذي زاد من معدلات السخط بين البولنديين عند مقارنة نوعية حياتهم بنوعية حياة مواطني أوروبا الغربية، بالإضافة لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصة خلال عقدي السبعينيات والثمانيات التي واجهت بإضرابات عمالية شديدة خاصة 1980 أين وصلت الأزمة الاقتصادية إلى ذروتها، إذ بلغت نسبة التضخم 40 ٪ وانخفض الناتج القومي بنسبة 2.8 تجسدت هذه الأزمة في تغيير ثلاثة رؤساء خلال الفترة ما بين فيفري إلى أوت 1980 وبمجرد الإعلان عن رفع الأسعار اجتاحت البلاد حركة إضرابية طويلة وواسعة النطاق جراء الأزمة المزدوجة الاقتصادية والسياسية.

تميزت بولندا عن غيرها من دول وسط وشرق أوروبا بتاريخ طويل من الاحتجاجات العمالية امتدت من 1956، 1968، 1970، 1971، 1976، 1980، 1981، 1988 نظمت خلالها قوى المجتمع المختلفة العديد من الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات الذي كان تقودها فعاليات المجتمع المدني حيث كان هذا الأخير لعقود طويلة عقبة أمام السلطات الاشتراكية وتهديدا لشرعية النظام الاشتراكي بصورة أكبر من أي دولة أخرى من دول الاشتراكية الذي كان يُمثلُ بشكل خاص أكبر النقابات العمالية في بولندا ممثلة في نقابة "عمال تضامن"***، التي تعتبر أول وأكبر نقابة عمالية مستقلة في الكتلة الشرقية بلغ عدد أعضائها عشرة ملايين عضو عام 1981 فحين كان أعضاء الحزب الاشتراكي آنذاك 3 مليون عضو عام 1980، انضم إليها لاحقا ثلاثة ملايين عضو آخرين في فروعها بالريف.⁽¹⁸⁾ هذا بالإضافة إلى تحالفها مع العديد من القوى في المجتمع كالمثقفين والكنيسة الكاثوليكية التي كانت توفر الدعم لحركة تضامن.

عارضت نقابة تضامن الاشتراكية والنظام القائم كما طرحت برنامجاً لتنظيم المجتمع أكدت من خلاله على ضرورة احترام الاستقلال الوطني، الكرامة الإنسانية. التضامن المجتمعي والعلاقات الصناعية العادلة، عدم التمييز بين القادة والجماهير وتعزيز القيم البولندية (أخلاقيات المسيحية، التسامح، العدالة الاجتماعية...)

ومع تجدد موجة الإضرابات التي اجتاحت بولندا 1988 اضطر الحزب الشيوعي البولندي إلى عقد مفاوضات سميت بـ "المائدة المستديرة" مع قادة "حركة تضامن العمالية" وعدد من الأحزاب والشخصيات خلال الفترة 6 فيفري إلى 5 أفريل 1989 بلغ عدد المشاركين فيها 352 شخصاً ممثلين عن "الحزب الاشتراكي" و"نقابة تضامن" وبعض الأحزاب الأخرى كـ: "حزب الفلاحين"، "الاتحاد الاجتماعي المسيحي"، "اتحاد الكاثوليك البولنديين" و"نقابة عمال تحالف كل بولند"

قسمت مفاوضات "المائدة المستديرة" إلى ثلاث مجموعات هي:

- مجموعة الاقتصاد والسياسة الاجتماعية.

- مجموعة الإصلاحات السياسية.

- مجموعة النقابات العمالية.

ونتج عن هذه المفاوضات اتفاق يتأسس بمقتضاه مجتمع تعددي يتمتع بحرية التجمع والتغيير واستقلال القضاء والنقابات العمالية وإعادة الشريعة لنقابة تضامن ومجلس الشيوخ ومنح حق الاعتراض على قرارات مجلس النواب واستبدال مجلس الدولة بمنصب الرئيس وإجراء انتخابات حرة حزبياً⁽¹⁹⁾.

أسفرت الانتخابات عن اكتساح "تضامن" مع بقاء الحزب الشيوعي على سيطرته على مجلس النواب مما أتاح له انتخاب الجنرال فويتشخ يا روفيسكي "Wojciech Jaruzelski" رئيساً للبلاد قبل أن يخلفه فاليسا في منصبه عام 1990.

رغم ذلك لم يبدو أن بولندا قد وجدت طريقها بعد نحو العدالة الانتقالية والاستقرار لتتواصل حالة عدم اليقين الجيوسياسية عائناً حقيقي في وجه تحقيق العدالة الانتقالية.

استغرقت بولندا زهاء عقد من الزمن لوضع سياسات الحق والعدل أدركت خلالها الأحزاب والشعب البولندي، أن الإنصاف القانوني والبوح بالحقيقة ليس ترفيلاً سحرى فقد لا يُفضي هذا الطريق إلى تحقيق عدالة تاريخية أو ضمان استقرار الدولة الديمقراطية الحديثة، كما أنها تثير مشكلات هائلة تتعلق بالأدلة والأصول القانونية فقد أثبت سياسة "الخط العريض"^{*} فشلها في تعزيز استقرار بولندا وتحقيق العدالة نتيجة الخصومات السياسية

والمعلومات المسربة بصورة انتقائية من ملفات أجهزة الاستخبارات في ظل غياب الأدلة، وصعوبة التحقق من المزاعم والتهمة المتبادلة.

استجابة للوضع الجديد برزت الحاجة لكتابة دستور جديد يتناسب مع طبيعة النظام الوليد، إلا أن تركيبة البرلمان الجديد الذي انتخب حتى نهاية 1991 عكست قدرا كبير من التشردم السياسي إذ شهد هذا البرلمان وجود عشرين حزبا، ما أدى إلى حالة من البطئ وغياب الشفافية في كتابة الدستور الجديد الأمر الذي قاد إلى وضع ما عرف بالدستور الصغير عام 1992 بوصفه حلا وسطا بإدخال تعديلات جديدة على دستور 1952 لإدارة المرحلة الانتقالية حيث نظم الدستور الانتقالي العلاقة بين السلطات والحكم المحلي وظل هكذا حتى أفريل 1998 بعد أن تمت الموافقة على الدستور الجديد ليحل محل دستور 1959⁽²⁰⁾.

طبقا للدستور الجديد فان بولندا أصبحت دولة ديمقراطية جمهورية متعددة الأحزاب ذات نظام نيابي له مجلسان ويخلاف روسيا التي تبنت النموذج الرئاسي والمجر التي تبنت النموذج البرلماني (الألماني) فقد تبنت بولندا نظاما شبه رئاسي نظر للحاجة إلى قيادة سياسية قوية في ظل الضعف النسبي للهيئات التشريعية الجديدة فيما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة لمسيرة التحول السياسي والاقتصادي.

اتخذ المسؤولون البولنديون في النظام الجديد عدد من السياسات في إطار التحول والعدالة بالرغم من التباطؤ والعراقيل التي صاحبت هذه السياسات وأهمها:

1- التطهير:

طبقت بولندا سياسة التطهير على الادعاء العام ووزارة الدولة للشؤون الداخلية عام 1990 وفي عام 1998 صدر عن الهيئة التشريعية "سيم" قانون يقضي بتطهير المسؤولين الشيوعيين - السياسيين، إذ شكلت كل مقاطعة لجنة سميت بلجنة "إثبات الأهلية" كانت مهمتها مراجعة الطلبات التي تقدم بها المرشحون الذين عملوا لصالح جهاز الأمن سابقا ممن يرغبون بالعمل في مكتب حماية الدولة ممن تتوفر فيهم ثلاثة شروط على وجه التحديد:

01- عدم خرق المرشح للقانون أثناء مدة خدمته سابقا،

02- لم ينتهك كرامة الآخرين أو حقوقهم،

03- لم يستغل منصبه لتحقيق مآرب شخصية.

بعد سن القانون تم فصل 359 من بين 3.278 مدع عام في بولندا، لجأ بعضهم إلى القاضي المختص بالحقوق المدنية شاكين عدم توفر وسيلة للطعن في الأحكام الصادرة بحقهم فأنشأت وزارة العدل لجنة تحضيرية للنظر في الطعون المقدمة وأسقطت منها 218 في النهاية، فصل 10 بالمائة من موظفين الادعاء العام بموجب إجراءات التطهير.

2- المحاكمات:

بالتزامن مع بدء عمليات تطهير النيابة العامة وجهاز الاستخبارات شرع النظام القضائي بقيادة "الكسندر بينتكوفسكي" التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، فقد أعاد الادعاء العام فتح 32 قضية تتعلق بجرائم القتل "المزعومة" على يد جهاز الأمن. وعلى الرغم من الاهتمام الواضح لوزارة العدل بملاحقة القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان السابقة، فقد وقف "قانون التقادم" حائطا قانونيا عملاقا في وجه مساعيها هذه، إلى جانب ذلك عزف الزعماء السياسيون عن تشجيع هذه الملاحقات إذ رأوا أنها تصرف الانتباه عن مهمات أكثر إلحاحا يأتي إصلاح القضاء على رأسها. (21)

في أفريل 1991 صدر عن مجلس النواب قانون يقضي بتفويض "اللجنة المركزية للتحقيق في جرائم هتلر" بصلاحيات إضافية لتشمل التحقيق في جرائم الحقبة الستالينية، جاء الهدف المعلن لهذا القانون لخلق أدوات قانونية ومؤسسية حقيقية بغية البحث عن الحقيقة عبر تسهيل المحاكمات الجنائية للأفراد الذين يتحملون مسؤولية خروقات حقوق الإنسان خلال الحقبة الستالينية عبر إبطال قانون "التقادم" بالنسبة للجرائم إلى جانب تشكيل فريق من المحققين مهمته التحقيق في هذه القضايا. غير أن المحكمة الدستورية الخاصة ألغت هذا القانون بداية سبتمبر من العام ذاته بحجة أنه يبطل قانون التقادم رجعيًا من خلال تعريف "الجرائم الستالينية" على نطاق واسع جدا وهذا ما يتناقض مع المادة "01" من الدستور التي تقرر أن بولندا دولة ديمقراطية. (22)

من الصعب معرفة عدد المحاكمات التي خضع لها المسؤولون الحكوميون من الحقبة الشيوعية على وجه اليقين وذلك لعدم توافر أي بيانات حول هذا الشأن سواء لدى وزارة العدل أو اللجنة المركزية للتحقيق في جرائم هتلر. وعبر الاطلاع على الوثائق الحكومية وتقارير الصحف يمكن إحصاء ثلاثين محاكمة على الأقل لمسؤولين حكوميين سابقين من مجرمي الحقبة الستالينية وحقبة الأحكام العرفية.

3- إعادة تأهيل الضحايا وتعويضهم:

سن مجلس "السيم" قانونا لإعادة تأهيل الأفراد الذين صدرت بحقهم أحكام جائرة خلال الحقبة الستالينية، دون أن ينجح في التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة تأهيل الأفراد الذين أودعوا السجن ظلماً في مدّة الأحكام العرفية، وقد طورت وزارة العدل بقيادة "تضامن" إجراءات إدارية لإعادة تأهيل منها: تعديل "قانون المحاربين".

السنة	عدد الطلبات	الحالات التي تمت مراجعتها	الأفراد الذين تلقوا التعويض	مصدر التعويض زلوتي جديد*
1991 (ماي - ديسمبر)	8.332	5.369	لا يوجد	4
1992	10.940	8.670	3.923	43.951.878
1993	8.519	9.020	6.614	88.195.609
1994	0.439	5.586	7.538	88.481.588
1995	7.879	9.363	7.546	87.039.191

جدول حول إعادة تأهيل ضحايا القمع والاضطهاد

^(*) Zloty العملة البولندية حتى عام 2005 حتى استبدلت باليورو وتعني الذهب باللغة البولندية.

المصدر: نويل كالهون، مرجع سابق، ص 179.

4- المصارحة:

باقترح من الرئيس كفاسينفكي والى جانب قانون التطهير اقترح تشريعا يقضي بفتح ملفات أجهزة الاستخبارات، بتأسيس دائره جديد للمحفوظات تستوعب وثائق جهاز الأمن بدءا من عام 1944 حتى 1990 مدلا على أهمية حق الوصول إلى المعلومات، ووفقا للمشروع يحق للبولنديين قراءة المواد التي جمعها جهاز الأمن، مع الحرص على حماية هويات عملائه ومخبريه وقد جاء هذا المشروع لتطهير أجواء الحياض العامة وارضاء للعدالة التاريخية وتحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين كلهم بشأن معرفة الحقيقة، بعد هذا الاقتراح سن مجلس "النواب" قانون اشميل بكتير تضمن إنشاء "معهد الذاكره الوطنية". بموجبه منح هذا المشروع البولنديين حق الاطلاع على أسماء العملاء والمخبرين في جهاز الأمن سابقا كما ادخل مفهوم "الجمركة الشيوعية" وعد إنكار "الجرائم الشيوعية" جريمة يعاقب عليها القانون كما أناط بالادعاء العام التابع للمعهد ومركز المحفوظات مسؤولية التحقيق في جرائم الحقبة الشيوعية وملاحقتها.

بحلول نهاية تسعينات القرن العشرين، بلغت التجربة البولندية لا سيما الأحزاب السياسية بما فيها الشيوعيين السابقون مرحلة من النضج استطاعت عبرها استيعاب التجارب الدولية مما مكنها من تبني مقاربة جديدة للعدالة الانتقالية شملت إجراء المحاكمات على نطاق ضيق، وتطبيق التطهير في ظل ضمانات قانونية كافية بإضافة إلى المصارحة مع فتح ملفات جهاز الاستخبارات.

خاتمة:

تستند فلسفة العدالة الانتقالية إلى تصور سياسي قوي لمفهوم الحق *Le droit* وعلى تصور حقوقي كوني لمفهوم العدالة *la justice* وعلى تصور فلسفي حداشي لمفهوم الإنسان *L'homme*

وتؤسس هذه التصورات مجتمعة إلى استراتيجيات وسياسيات مؤسساتية دولية ووطنية من أجل مواجهة كل أنواع الماضي السياسي، العنيف أو المسلح انطلاقاً من فرضية أساسية، تعتقد أن السير نحو المستقبل تقتضي تصفيه شاملة ونهائية لكل نزاعات الماضي، بالرغم من أن لكل حالة دولية وضعها الخاص وليس ثمة نماذج عالمية حول كيفية مواجهة هذه الانتهاكات. وبالتالي استراتيجيتها الخاصة. في تحقيق العدالة الانتقالية.

ثمّثل بولندا واحداً من أهم تجارب العدالة الانتقالية السلمية بالمقارنة مع دول أوروبا الشرقية راعت فيها النخب السياسية إلى حد كبير التركيبة السياسية، إذ لم يشكل الانتقال من النظام الاشتراكي إلى الليبرالي والتعددية انقطاعاً تاماً عن الثقافة والتوازنات السياسية فقد ظلت التيارات الاشتراكية وازناً سياسياً وأساسياً أثناء عملية التحول السياسي وبصوره سلمية وذلك بين الحزب الاشتراكي وقوى المعارضة على رأسها حركة تضامن عن طريق الحوار والتفاوض (مفاوضات المائدة المستديرة) الذي أفرز عدد من الاتفاقيات والصفقات الغير رسمية التي سمحت بمأسسة عملية الانتقال والتحول الديمقراطي كان أبرز معالمها:

- دستور جديد للبلاد 1997 ساهم في تحديد صيغة العلاقة بين سلطات الدولة الثلاث كما كفل الحريات المدنية والسياسية للمواطنين،

- سياسات العدالة،

- القصاص،

- المحاكمات،

- سياسة التطهير،

- إعادة تأهيل الضحايا بالتعويض المادي،

- المصارحة،

- التأسيس لفكرة المسألة الرأسية والأفقية عن طريق استحداث أجهزة ومؤسسات رقابية كالمجلس الأعلى للرقابة والعديد من المؤسسات القضائية التي تقوم بمسألة كبار المسؤولين في الدولة كمحكمة الدولة.

وبالرغم من ذلك لازالت بولندا تعاني من عدد من الاختلالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاسيما الأخيرة التي أثرت بشكل أو بآخر على عملية التحول الديمقراطي وسياسات واستراتيجيات العدالة الانتقالية أبرزها التشتت السياسي، الفساد بشتى أشكاله.

الهوامش:

¹ - "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع"، تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن الدولي. أوت 2004، ص 6 متحصل عليه:

<https://www.ictj.org/ar/publication/rule-law-and-transitional-justice-conflict-and-post-conflict-societies>

² - عبد الحسين شعبان، "العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية." مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2013، ص 104.

* تُقدم مبادئ شيكاغو لعدالة ما بعد النزعات إرشادات أساسية من أجل صياغة وتنفيذ سياسات مواجهة الجرائم البشعة الماضية، وهي المبادئ الناتجة عن سلسلة الاجتماعات والمشاورات التي جرت على امتداد سبع سنوات شارك خلالها حقوقيون فقهاء وأكاديميون ورجال دين وصحفيون.

³ - المرجع السابق.

⁴ - عبد الحسين شعبان "العدالة الانتقالية وذاكر الضحايا" الحوار المتمدن، العدد 26 - 2172، جانفي 2008 متحصل عليه: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=122262>

⁵ - فريد لميني، "مفهوم العدالة الانتقالية" متحصل عليه <http://espress.com/writers/358248.html>

⁶ - كمال عبد اللطيف، العدالة الانتقالية والتحول السياسية في المغرب، تجربة هيئة الإنصاف. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص 14، 15.

⁷ - أحمد العطار، "نظرية العدالة عند جون رولز لإحمد هاشمي" ثقافات. متحصل عليه من الموقع: thaqafat.com/2016/11/69157

⁸ - كمال عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 16.

⁹ - المرجع نفسه، ص 17.

¹⁰ - عبد الله المطيري، "أمارتيان وما نريده من نظرية العدالة: ربط التنمية الاقتصادية بقيم الحرية"، الشرق الأوسط، متحصل عليه: aawsat.com/home/article/11471

¹¹ - كمال عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 19.

¹² - مرور نظير، "الاستراتيجيات الهجينة: الأجيال المتعاقبة لمفهوم وتطبيقات العدالة الانتقالية، السياسة الدولية، عدد 194 أكتوبر 2013، ص 3.

¹³ - المرجع نفسه ص 4.

¹⁴ - إياد يونس محمد العقلي، عامر حادي عبد الله الجبوري "العدالة الانتقالية: دراسة قانونية" مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الموصل، ص ص 251 - 252.

¹⁵ - مروءة نظير، مرجع سابق، ص 6.

** نشير إلى أن تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة في هايتي 1995 ابتكرت اللجوء إلى المؤسسات الهجينة التي إنتشرت فيما بعد في عدد من التجارب مثل: كوسفو 1999، سيراليون 2002، كمبوديا 2003.

¹⁶ - T.Berend Ivan, *central and Eastern Europ: 1944: Detour from the periphery to the periphery*. cambridge university press, 1996, p256

¹⁷ - نويل كالهون، معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية الى دول ديمقراطية. ترجمة: ضفاف شربا، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014، ص 156.

*** نقابة حركة تضامن syndicate solidarity المستقلة التي تأسست في 31 أوت 1980 في فادسك شيبان تحت قيادة ليخ فاونسوا وهي خليط من نقابات عمالية وحركات إجتماعية ساهمت بشكل كبير في تغيير المنظومة الاشتراكية ومن ثم انهيارها.

¹⁸ herod andrew ; 'theorising trade unions in transition' in: adrian smith, john pickles, therorising transition: the political economy of post communist transformations, london.p200-201.

¹⁹ - صدقة محمد محمود محمد، أسامة عبد، "التحول من الاشتراكية في بولندا خلال فترة التسعينات" رسالة

ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة) 2007، ص 100.

* الخط العريض وهي الخطة التي جاء بها رئيس الحكومة (غير شيوعي) مازوفيتسكي Mazowiecki والتي أعلن عنها أثناء إلقاء كلمته أمام مجلس السيم في 4 أوت 1989 وحدد فيها خطته للتصدي للضرورة السياسية والاقتصادية.

²⁰ - منصرم مجيد حميد، أسامة عبد على خلف. "دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي: أنماط ونماذج" جامعة بغداد، ديسمبر 2017، ص 13، متحصل عليه:

researchgate.net/publication/327427037-alnkhb-alsyasyt-wawrha-Fy-althwl-aldymqraty-anmat-wnmadhj.

²¹ - نويل كاثون، مرجع سابق، ص 174.

²² - المرجع نفسه، ص 175.